عالم آخر

انـــتـــحـــار فـــي الـــفـــاو

■ سرمد الطائي

رقم مخيف بمثابة نداء استغاثة جديد من مدينة الفاو ورد على لسان السلطات هناك: ٧ رجال انتحروا خلال ٦ شهور، وآخر الحالات فجر الاثنين. قائمقام المدينة يتحدث للصحافة المحلية عن "بؤس رهيب" يدفع الشباب الى الاقدام على هذه الخطوة، لكن حكاية البؤس في تلك البلدة هي واحدة من اكثر القصص اثارة على مستوى العراق.

وفي الزيارات التي اقوم بها الى ميناء "النقعة" للصيادين بين الحين والآخر، ألمح الاهالي ومعظمهم بحارة وصيادو سمك ومزارعون، ومعظمهم عاطلون عن العمل. يجلسون على مقهى فقير عند الشاطئ ويلمحون ٣ اشياء تحزنهم.

يلمحون اولا خط الانابيب العملاق الذي يربط حقول البصرة بمنصات التصدير في البحر، وهو يخترق مدينتهم الفقيرة دون ان ينتفعوا منه بالحد الادنى من المنافع المتاحة لغيرهم من فقراء البلد.. احدهم قال لي مرة "كل فقراء العراق يشربون الماء العذب الا نحن فقد عجزت الطبيعة والحكومة عن توفير ماء عذب لنا."

وينظرون ثانيا الى حقولهم التي اعادوا زرعها بعد عام ١٩٩١، فقد دمرت جراء الحرب مع ايران في هذه الجبهة المتقدمة، ثم عاد الاهالي بآمال عريضة وغرسوا فسائل النخيل وشتلات الحناء. ولم تلبث ان تبدأ بالانتاج حتى انحسرت المياه العذبة في دجلة والفرات وبالتالي في شط العرب، وصعدت نحوهم ملوحة البحار فقتلت معظم الزرع.

وثالث ما يحدق فيه اهل الفاو هو السفن والبواخر التي تمر امام بيوتهم محملة ببضائع من كل الجنسيات وتجارة رابحة لشتى الاجناس، بينما تقبع سفن اهل الفاو مركونة على شاطئ طيني خرب ومعظمها يئس من الابحار وكتبت عليه لافتة عريضة "للبيع."

تسألهم: لماذا لا تبحرون للصيد وهي مهنتكم الاساسية ؟ فيأتيك الجواب بما يشبه الحديث عن تعويذة ملعونة ، واصفا التغيرات المناخية العميقة: لقد اختفى السمك من شواطئنا، كأن لعنة جعلته يختفي. بركات الماضي تتبخر. ولا نمتلك دعما يؤهلنا للإبحار الى المياه العميقة.. فلا وقود ولا قروض لتطوير السفن ولا قوانين ملاحة تحمينا.. الخ. وحين ننحرف يمينا نحو مياه الكويت او يسارا نحو مياه ايران بحثا عن الاسماك، نتحول نحن الى صيد لدوريات الجيران التي تبرحنا ضربا وتقوم باعتقالنا. في الفاو بؤس مضاعف يقود الاهالي الى الهجرة نحو مناطق البصرة الاخرى حيث تلتهمهم حرمانات من نوع آخر. اما الاهالي الذين يظلون في مدينتهم فيشربون الماء المالح بعد ان عجزت الحكومة عن بناء محطة مياه عذبة لهم. ويتفرجون على سفنهم وهي معطلة بينما تظل مدينتهم ممرا لكل سفن الدنيا وتجارتها. ويتفرجون على حلم مينائهم الكبير او العملاق والذي لم تنفذه الحكومة كما لم تسهل للمستثمرين الكبار تنفيذه.. وتركت كل الفرص تهدر بما يشبه عقوبة لتاريخ بحارة الفاو.

الاهالي يتفرجون ايضا على معظم نفط العراق وهو يمر من تحت اقدامهم نحو منصات التصدير، دون ان يشموا رائحته او نعمته او يحاطوا بخطة حكومية خاصة تتعامل معهم كأهالي مدينة منكوبة.

انهم يتفرجون على مزارعهم التي ماتت مرة بسبب الحرب.. وماتت ثانية بسبب سياساتنا المائية الضعيفة.

ولعل قائمقام المدينة يخشى ان يستيقظ يوما فيجد الاهالي وقد نفذوا قرارا جماعيا خطيرا يوازي قرار التخلص من الحياة. ولذلك يقول انه سيرفق اسماء السبعة المنتحرين من اهل الفاو، في كتاب رسمي موجه الى الحكومة طالبا اجراءات استثنائية تساعده على مواجهة الموقف. وعليكم ان تتذكروا ان حكومته المحلية تعيد الى الخزينة كل عام جزءا كبيرا من موازنتها التي تعجز عن انفاقها ! ومشهد عودة المال او الفشل في استثماره، ليس اقسى من كل المشاهد التي يحدق فيها اهل الفاو طويلا ثم ينتحرون.

نواب للمدى: أكثر المرشحين مشمولون بالاجتثاث.. والبيرقدار : إنها ليست مسؤوليتنا

اجتمـاع رؤسـاء الكتـل يطيـح بالمفوضيـة ومحكمـة التمييـز

أرجأ مجلس النواب أمس التصويت على تمديد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، والتصويت على اعضاء محكمة التمييز الاتحادية.

ويأتي قرار مجلس النواب بتأجيل التصويت على تمديد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأعضاء محكمة التمييز على الرغم من إعلان العديد من أعضاء البرلمان عن اتفاق رؤساء الكتل النيابية والسياسية على تمديد عملها.

□ بغداد / إياد التميمي

◆ البرلمان يرجئ التصويت على أعضاء محكمة التمييز وتمديد عمل المفوضية للجلسة المقبلة

نواب عزوا إخفاق البرلمان في التصويت إلى عدم التوافق السياسي بالنسبة لأعضاء المحكمة الاتحادية ، أما تمديد عمل مفوضية الانتخابات فقد رأى نواب أن قادة الكتل قد اتفقوا على عدم التصويت لأسباب سياسية حسب رئيس لجنة تطوير البرلمان وعضو لجنة اختيار مفوضية الانتخابات النائبة حنان الفتلاوي ، وقالت "إن اللجنة المختصة باختيار الأعضاء لم تقدم توصيتها إلى الآن ، وهل ستتم انجاز مهمتها ضمن الفترة القانونية أم تحتاج إلى وقت أطول؟".

وأوضحت عضو لجنة اختيار المفوضية أن إصرار الرئاسة على درج التصويت ضمن جدول الأعمال بدون توصيات اللجنة هو من اجل تمديد عمل المفوضية الحالية ومن ثم تأجيل الانتخابات لمجالس المحافظات.

وعن موقفها بعد إطلاق سراح الحيدري قالت : أنا احترم قرارات القضاء وكل ما يصدر عنه اعتبره أمرا عادلا ولا سلطان علينا غير القانون ، وشخصيا أنا احترم القرارات على الرغم من عدم قناعتي بها .

مؤكدة على إحالة ٨٥ قضية تخص المفوضية المستقلة للانتخابات إلى هيئة النزاهة و"أنا دوري انتهى كنائبة في السلطة الرقابية".

وعن تأجيل التصويت على أعضاء المحكمة الاتحادية قالت الفتلاوي "من المفترض أن السلطة القضائية مستقلة ، وطالما قدمت الأسماء إلى مجلس النواب من اجل تدقيقها ، من الجانب القانوني أصبحت مهمة تشريعية ورقابية تحددها انطباعات النواب بعيدا عن تأثيرات زعماء الكتل.

وأضافت الفتلاوي أن ملفات الأسماء أحيلت إلى رؤساء الكتل النيابية ، متسائلة عن علاقة هؤلاء بأعضاء محكمة التمييز . مؤكدة على أن هذا مؤشر على أن أعضاء المحكمة سيخضعون لمفهوم المحاصصة ، مؤكدة على اعتماد مجلس النواب نظام المحاصصة حتى في السلطة القضائية .

معتبرة أن ما يحصل هو احد اكبر الأخطاء التي سيرتكبها البرلمان كون محكمة التميز من أهم محاكم القضاء على الإطلاق.

موضحة أن إصرار بعض قادة الكتل على درج التصويت على أعضاء المحكمة هو لغايات سياسية لكتل معينة لا أكثر ، على الرغم من إن الدستور كفل أن تكون السلطة القضائية مستقلة لكن بعضهم لا يريدها هكذا.

وعن اعتماد التوازن بهذا الشأن قالت الفتلاوي: إن السلطة القضائية والمحكمة الاتحادية تحديدا هي التي تطلب التوازن في حال فقدانه ، وليس أن يحال إلى الكتل السياسية ، وما إن اختلف رئيس تلك الكتلة حتى متنع عن التصويت هو وأعضاء كتلته ، مؤكدة على ضرورة أن يكون التوازن متوفرا في مثل هكذا قرارات ، وإن السلطة القضائية أخذت بعين الاعتبار هذا المبدأ حينما رشحت الأسماء .

وأشارت الفتلاوي إلى أن ما حصل أمس هو أن رؤساء الكتل سيعقدون صفقة سياسية من اجل التصويت عليه.

من جانبه اعتبر النائب المستقل صباح الساعدي أن كل الاحتمالات واردة وإن عقد صفقات سياسية على حساب مصالح حزبية أمر لم يستبعده أي عاقل.

وأضاف الساعدي لمراسل المدى في البرلمان أن هذه القضية خاضعة إلى طبيعة ما يرسله مجلس القضاء الأعلى ، مؤكدا على أن القضاء الأعلى دائما ما يرسل إلينا أسماء مشبوهة ومشمولة بالاجتثاث وأسماء مشتركة بعمليات إرهابية ، والدليل حسب الساعدي أن نائب رئيس محكمة التمييز هو يخضع للمحاكمة في قضايا إرهابية .

ورجح الساعدي عدم موافقة مجلس النواب على أسماء المرشحين كونهم أصبحت لديهم قناعات بأن اغلب القضاة غير مؤهلين وغير كفوءين إلا إذا ما تم عقد صفقة سياسية بين الكتل لتمريرهم.

أما بخصوص تمديد المفوضية المستقلة للانتخابات فقد أكد الساعدي على أن الأحزاب في هذه المرحلة تحاول أن تتقاسم هذه الهيئة فيما بينها .

مشيرا إلى أن هذا الأمر سيكون مساهما بشكل فعال في تخريب العملية الديمقراطية في العراق شيئا فشيئا ، وما لاحظناه هو عملية التأخير المتعمد لاختيار مفوضية جديدة ، برغم الوقت الطويل على تشكيل لجنة اختيار المفوضية الجديدة .

في السياق ذاته أكد رئيس اللجنة القانونية خالد شواني أن الكتل النيابية هي التي طلبت التأجيل كونها لم تطلع على ملفات أعضاء محكمة التمييز ، مطالبين بضرورة التوافق على المرشحين ، فضلا عن التأكد من توفر الشروط التي وضعها مجلس القضاء الأعلى .

وأضاف شواني لمراسل المدى : نحن أكدنا على ضرورة حسم هذا الملف كي تتم زيادة عدد أعضاء محكمة التمييز الاتحادية ، لتتمكن من حسم القضايا الجزائية والمدنية والشخصية التي تنظر أمامها .

مطالبا رئاسة مجلس النواب ألا تستمر في تسييس هذا الأمر وعدم إخضاعه لمبدأ المحاصصة عاده بالخطير.

وعن آلية التصويت قال شواني في تصريح للمدى لا يهم كيف سيتم التصويت لكن المهم أن يتم بشكل يحفظ للسلطة القضائية استقلاليتها وإن كان التصويت بشكل انفرادي أو بالإجماع فلا ضرر في هذا الأمر.

شواني: لا يهم كيف سيتم التصويت لكن المهم أن يتم بشكل يحفظ للسلطة القضائية استقلاليتها وإن كان التصويت بشكل انفرادي أو بالإجماع فلا ضرر في هذا الأمر

وعن تمديد عمل مفوضية الانتخابات قال شواني تم تأجيله إلى يوم الخميس المقبل بسبب عدم إكمال اللجنة المكلفة باختيار المفوضية الجديدة تقريرها النهائي، مستغربا إدراجه في جدول الأعمال بدون تقرير اللجنة ، مطالبا إياها بالإسراع بتقديم توصياتها كي يكون الوقت كافيا لاختيار أخرى بديلة وتمارس عملها بشكل انسيابي ، متوقعا أن يتم تمديد عمل المفوضية إلى شهرين.

إلى ذلك شرح مجلس القضاء الأعلى الآلية التي تم بها اختيار قضاة محكمة التمييز المقرر التصويت عليهم اليوم داخل مجلس النواب، معتبرا أن نجاح السلطة التشريعية في تمرير المرشحين سيكون الأول منذ عام ٢٠٠٦ .وذكر المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار بيرقدار أن ترشيح قضاة محكمة التمييز يمر في بادئ الأمر عبر بوابة مجلس القضاء الأعلى بالتصويت .

وتابع في بيان تلقت المدى نسخة منه "يتم طرح أسماء من كافة محاكم استئناف العراق، ممن تتوفر فيهم الشروط، من بينها أن يكون الشخص المعني بدرجة نائب رئيس استئناف في اقل تقدير، وأن يمتلك الخبرة الكافية من خلال العمل في كافة أنواع المحاكم كالجنايات ، جنح ، أحوال شخصية ، كما يجب أن يتمتع بحسن سيرة وسلوك وألا يكون قد تعرض لعقوبات إدارية، أو تلك التي تمس نزاهته، كما يجب أن تتوفر فيه إمكانيات تتعلق بكفاءته المهنية وسرعة انجازه عمله".

بعد توفر هذه الشروط، ترفع الأسماء المعنية ، حسب بيرقدار إلى مجلس القضاء، وقال "نطلع حينها على سيرهم الذاتية ، ويتم تداولها بعد اخذ جميع الملاحظات من قبل أعضاء مجلس القضاء بنظر الاعتبار، ومن ثم يتم التصويت بالأغلبية البسيطة وإحالتهم إلى مجلس النواب".

وإذا ما استطاع البرلمان التصويت اليوم على قضاة محكمة التمييز فسيكون هذا الأمر الأول من نوعه منذ سنوات ٢٠٠٦، وأوضح بيرقدار: "لم يفلح مجلس النواب خلال السنوات الست الماضية في التصويت على قضاة لمحكمة التمييز الاتحادية ، إذ قمنا بإرسال عدة قوائم خلال تلك الفترة لكن دون جدوى، وإذا ما نجح النواب في تمرير هذه الأسماء ولو بعضا منها فستكون المرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦". ونفى المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى خضوع ترشيح قضاة محكمة التمييز إلى ملف التوازن الذي يجري العمل به في مؤسسات الدولة، وقال "هناك شروط موضوعية يجب تطابقها مع الأشخاص المراد تعيينهم في هذا المنصب، هذا الأمر سيفتح الباب لجميع من تتوفر فيهم الشروط من دون النظر إلى الخلفيات الطائفية أو الاثنية أو المعتقدات".

وعن عدد الذين يتم التصويت عليهم في جلسة أمس ، أفاد البيرقدار بـ"أنهم نحو ٢٠ قاضيا من جميع محافظات البلاد من دون إقليم كردستان".

أما فيما يتعلق باتهامات بعض السياسيين لمرشحين قالوا إنهم مشمولون بقانون المساءلة والعدالة (الاجتثاث سابقا)، لفت البيرقدار إلى أن "هذه ليست من مسؤوليتنا، نحن ننظر إلى الشروط الموضوعية، أما هذا الأمر فتتحمله الجهات ذات العلاقة، أي هيئة المساءلة والعدالة التي يجب عليها إرسال مخاطبة إلى مجلس النواب قبل أن تتم عملية التصويت.

خالد شواني

عبد الستار البيرقدار

حنان الفتلاوي

صباح الساعدي